Determinants of Child Labor in Developing Nations and Its Socioeconomic and Psychological Consequences.

Dr. nibal aljourani*
Rose jbely**

(Received 5 / 3 / 2025. Accepted 5 / 5 / 2025)

□ ABSTRACT □

The research addresses the issue of child labor as a significant social and economic problem impacting community development, particularly in developing countries. It examines the various factors contributing to the prevalence of this phenomenon, including poor economic conditions, lack of social and educational support, and limited access to education. The study utilized a descriptive-analytical approach to assess the psychological, social, and economic impacts of child labor, revealing that this phenomenon leads to decreased educational attainment, increased physical and psychological health issues, and diminished future developmental opportunities for children. The findings also indicate that in some communities, child labor is perceived as a cultural norm, which further perpetuates the issue. The research concludes that improving the economic conditions of impoverished families, enhancing access to quality and free education, and providing psychological support to affected children are crucial steps. Additionally, the study emphasizes the need for stringent laws to prohibit child labor and encourages strengthened collaboration between governments and international organizations to combat this phenomenon.

Keywords: Child labor ، work، family ، family condition ، developing countries.

Copyright **:**Latakia University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

*Professor, Department of Sociology, Faculty of Arts and Humanities, lattakia University. nibalalj@yahoo.ed
Master student, Department of Sociology, Faculty of Arts and Humanities, Lattakia University. Rose.jbely@tishreen.edu.sy

أسباب انتشار عمالة الأطفال في الدول النامية وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

د. نبال الجوراني *

روز رياض جبيلي**

(تاريخ الإيداع 5 / 3 / 2025. قُبِل للنشر في 5 / 5 / 2025)

□ ملخّص □

يتناول البحث ظاهرة عمالة الأطفال باعتبارها إحدى القضايا الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على تنمية المجتمعات، خاصة في الدول النامية. وقد تم استعراض العوامل المتعددة التي تسهم في انتشار هذه الظاهرة، ومنها الأوضاع الاقتصادية السيئة، غياب الدعم الاجتماعي والتربوي، وفقدان فرص التعليم. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لرصد آثار عمالة الأطفال من النواحي النفسية، الاجتماعية، والاقتصادية، حيث تبين أن هذه الظاهرة تؤدي إلى تدني مستوى التعليم، زيادة المشكلات الصحية والنفسية، وتقليص فرص التنمية المستقبلية للأطفال. كما أظهرت النتائج أن بعض المجتمعات تعتبر عمل الأطفال جزءًا من ثقافتها، مما يعزز استمرارها.

وصل البحث الى العديد من النتائج والتوصيات منها ضرورة تحسين الظروف الاقتصادية للأسر الفقيرة، تعزيز الوصول إلى التعليم الجيد والمجاني، وتوفير الدعم النفسي للأطفال المتأثرين. كما أشار إلى أهمية تطبيق قوانين صارمة لحظر عمالة الأطفال، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية لمكافحة هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: عمالة الأطفال، العمل، الأسرة، الظروف الأسرية، الدول النامية.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY–NC–SA 04

* أستاذ دكتور، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة اللاذقية. Nibalalj@yahoo.de

**طالبة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة اللاذقية. Rose.jbely@tishreen.edu.sy

مقدمة:

تُعدّ عمالة الأطفال من أبرز القضايا التي تؤثر سلبًا على تنمية المجتمعات حول العالم، ومن أخطر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد حقوق الأطفال وتعرقل تقدمهم. رغم التقدم الكبير في الوعي العالمي حول حقوق الطفل، مازالت العديد من الدول، خصوصًا في المناطق النامية مثل آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بهذه الظاهرة.

بدأ ظهور عمالة الأطفال بشكل بارز في أوروبا خلال الثورة الصناعية، واستمرت هذه الظاهرة على مر العصور، حيث تفاقمت مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها بعض الدول. في العالم العربي، بما في ذلك سورية، إذ أن الوضع الاقتصادي المتدهور بسبب الحروب والأزمات الاجتماعية كان سببًا رئيسيًا في دفع الأسر الفقيرة إلى إرسال أطفالها للعمل في سن مبكرة لتلبية احتياجات الأسرة اليومية.

هذه الظاهرة لا تقتصر على القضايا الاقتصادية فقط، بل تشمل أيضًا غياب الدعم الاجتماعي والتربوي، مما يزيد من تعقيد المشكلة ويدفع الأطفال للعمل في بيئات غير صحية تهدد حياتهم وتعليمهم، ما يؤدي إلى تفشي الأمراض الجسدية والنفسية.

الإطار المنهجي للبحث:

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

دراسة بعنوان الاقتصاد غير الرسمي، عمالة الأطفال والنمو الاقتصادي.

تتناول هذه الدراسة العلاقة المتبادلة والمعقدة بين القطاع غير الرسمي، وعمالة الأطفال، والنمو الاقتصادي في 50 دولة نامية خلال الفترة 2001–2015، معتمدة على منهج (SLS3). وتُظهر النتائج أن القطاع غير الرسمي يُسهم بشكل إيجابي في تفشي عمالة الأطفال، كما أن عمالة الأطفال بدورها تدعم اتساع القطاع غير الرسمي، مما يؤدي إلى نشوء حلقة مفرغة من التخلف والفقر يصعب كسرها.

وتشير النتائج أيضًا إلى أن عمالة الأطفال تسهم إيجابًا في النمو الاقتصادي، وأن النمو الاقتصادي بدوره يعزز انتشار عمالة الأطفال، وهو ما يُبرز طبيعة الترابط الديناميكي بين الظاهرتين. في المقابل، يُسهم القطاع غير الرسمي في تعزيز النمو الاقتصادي، إلا أن النمو الاقتصادي يعمل على تقليص حجم القطاع غير الرسمي، مما يعكس وجود علاقة متداخلة ومعقدة بين العوامل الثلاثة.

كذلك، توضح الدراسة أن النمو السكاني يؤثر بشكل إيجابي على القطاع غير الرسمي، وأن عمالة الأطفال تتأثر إيجابًا بكل من النمو السكاني ونسبة الإعالة العمرية، في حين أن العولمة تؤثر عليها سلبًا. أما النمو الاقتصادي، فقد تبين أنه يتأثر إيجابيًا بكل من تكوين رأس المال، والعولمة، والحوكمة.

وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة باتباع نهج متعدد الأبعاد يهدف إلى الحد من توسع الاقتصاد غير الرسمي، والقضاء على عمالة الأطفال، مع السعي لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. ويُعد التحكم في النمو السكاني أحد العوامل المؤثرة التي يمكن أن تسهم في تقليص كل من الاقتصاد غير الرسمي وظاهرة عمالة الأطفال. كما يمكن أن يشكل تكوين رأس المال وتعزيز الحوكمة جزءًا أساسيًا من الإطار السياساتي اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي. [1]

الدراسة الثانية:

دراسة بعنوان " العوامل المرتبطة بازدياد ظاهرة عمالة الأطفال خلال جائحة كوفيد-19 في الدول النامية"

من خلال مراجعة شاملة للدراسات العلمية المنشورة بين عامي 2020 و2023. اعتمد الباحثون منهجية المراجعة الشاملة (scoping Review)، وقاموا بتحليل 32 دراسة وأظهرت النتائج أن الجائحة تسببت بزيادة ملحوظة في معدلات عمالة الأطفال، لا سيما في القطاعات غير الرسمية مثل الزراعة والبناء والصناعات المنزلية. وعُزي ذلك بشكل رئيسي إلى الفقر وفقدان مصادر الدخل، حيث اضطرت العديد من الأسر إلى الدفع بأطفالها نحو العمل لتأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية. كما ساهم إغلاق المدارس في تسرب الأطفال من التعليم واتجاههم نحو سوق العمل، خصوصًا في المناطق الريفية والمهمشة التي تفتقر إلى وسائل التعليم عن بعد. وأشارت بعض الدراسات إلى أن مرض أو وفاة أحد الوالدين بسبب الفيروس أجبر الأطفال على تحمل مسؤوليات أسرهم مبكرًا، في حين كشفت بيانات أخرى عن تزايد عمل الفتيات ضمن بيئات منزلية خطرة، ما يجعلهن عرضة لمخاطر صحية ونفسية مضاعفة. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة خلال الأزمات، ووضع استراتيجيات وطنية ودولية لإعادة الأطفال إلى المدارس، وربط الإغاثة الاقتصادية بإعادة دمجهم في النظام التعليمي. كما دعت إلى تكثيف برامج التوعية الأسرية، وتفعيل دور المنظمات الدولية مثل اليونيسف ومنظمة العمل الدولية في رصد الظاهرة وتقديم الدعم الفني والمؤسسي للدول النامية. [2]

الدراسة الثالثة:

أجرى الباحثون جعفري، نصر آبادي، نيري وآخرون (2024) دراسة بعنوان "تدهور الصحة لدى الأطفال العاملين" دراسة إثنوغرافية نقدية"، نُشرت في مجلة" BMC Public Health". هدفت الدراسة إلى استكشاف التأثيرات الصحية لعمالة الأطفال في إيران من خلال منهج إثنوغرافي نوعي. كشفت النتائج أن الأطفال العاملين يعانون من مشاكل صحية متعددة، بما في ذلك سوء التغذية، إصابات جسدية، واضطرابات نفسية. أشارت الدراسة إلى أن الظروف الاقتصادية الصعبة، ضعف الحماية القانونية، ونقص الوعي المجتمعي تسهم في تفاقم هذه المشكلات الصحية. أوصى الباحثون بضرورة تدخل السياسات العامة لتحسين ظروف عمل الأطفال وتوفير الدعم الصحي والنفسي لهم. [3]

التعقيب على الدراسات السابقة:

تشترك الدراسات الثلاثة في تقديم رؤى متعمقة حول ظاهرة عمالة الأطفال، من خلال التركيز على محددات أو آثار معينة، لكنها تختلف في المنهجية والسياق وأبعاد التحليل. الدراسة الأولى، فقد تبنت تحليلًا كميًا واسع النطاق لفهم العلاقة البنيوية بين عمالة الأطفال والاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي، مسلطة الضوء على طبيعة العلاقة المتبادلة بين هذه المتغيرات وارتباطها بالسياسات السكانية والعولمة أما الدراسة الثانية تناولت التأثير الظرفي الطارئ لجائحة كوفيد-19 على تفاقم الظاهرة، موضحة كيف ساهمت الأزمات الاقتصادية والصحية في زج الأطفال إلى سوق العمل، لا سيما في القطاعات غير الرسمية. أما. بينما ركزت الدراسة الثالثة على التأثيرات الصحية لعمالة الأطفال ضمن سياق محلي (إيران)، واعتمدت منهجاً إثنوغرافياً نوعياً كشف عن معاناة الأطفال العاملين من مشكلات صحية ونفسية، وأثر غياب الوعي والحماية القانونية.

ما يميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسات هو شموليّتها في تناول الظاهرة من منظور مركب، يجمع بين الأسباب الجذرية والانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية في آن واحد، مع التركيز على الدول النامية كسياق

عام وليس بيئة محددة أو ظرف استثنائي مؤقت. فبينما ركزت الدراسات السابقة على جوانب منفردة (مثل تداعيات الجائحة، أو العلاقة بالاقتصاد غير الرسمي، أو الأثر الصحي)، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تصور متكامل يعالج تفاعل المحددات البنيوية (كالنمو السكاني والفقر وضعف الحماية القانونية)، مع العوامل النفسية والاجتماعية التي تكرّس الظاهرة وتزيد من آثارها على الأطفال والمجتمع. كما تسعى الدراسة إلى الكشف عن العلاقات المتبادلة بين هذه الأبعاد، بما يساهم في صياغة رؤية أكثر شمولًا واستدامة للتدخلات والسياسات، وهو ما يمنحها طابعًا تحليليًا وأصالة في الطرح مقارنة بالدراسات السابقة.

أولاً: مشكلة البحث وتساؤلاته:

تُعد الأسرة الأساس في تكوين شخصية الطفل، حيث تمثل البيئة الأولى التي ينشأ فيها، وتتنوع فيها أنماط التنشئة الاجتماعية. من خلالها يتعلم الطفل القيم والمهارات والمعايير تشكل أساسًا لتفاعلاته مع محيطه الاجتماعي. كما تسهم الأسرة في تأمين الأمن العاطفي وتوفير الحب والحماية والاستقرار، مما يعزز نمو الطفل البدني والفكري. بفضل دور الأسرة الفعّال، تنشأ بيئة ملائمة لرعاية الطفل وتوجيهه، حيث يتم توزيع الأدوار داخل الأسرة وفقًا للخصائص الفردية لكل عضو، مما يضمن نموًا متوازنًا وسليمًا للطفل.

ومع ذلك، تتعدد العوامل التي قد تؤثر سلبًا على قدرة الأسرة في أداء وظائفها الأساسية. فعندما تواجه الأسرة صعوبات مالية نتيجة للتحديات الاقتصادية، تتأثر قدرتها على توفير الاحتياجات المادية لأفرادها. ما يؤدي إلى شعور الطفل بالحرمان نتيجة عجز الأسرة عن تلبية احتياجاته، الأمر الذي يدفع الطفل إلى أن يلجأ إلى العمل، سواء للمساهمة في تحسين دخل الأسرة أو لتلبية احتياجاته الشخصية، مما يعكس التأثير المباشر لتلك العوامل على حياة الطفل ومستقبله.

من جهة أخرى، لا تقتصر تأثيرات الظروف الأسرية الصعبة على الجانب الاقتصادي فقط، بل تشمل أيضًا التوترات والعوامل النفسية داخل الأسرة. فالأسر التي تشهد صراعات مستمرة وتفتقر إلى التفاهم والتكامل العاطفي، قد تشهد تفككًا ينعكس سلبًا على الأطفال. وبالتالي، يؤدي غياب الأمان العاطفي والرقابة الأسرية إلى نشوء بيئة غير مستقرة، ما يدفع الطفل إلى البحث عن بدائل قد يكون العمل هو الأكثر تأثيرًا في جذب انتباهه، هروبًا من المشاكل الأسرية.

كما أن مستوى التعليم داخل الأسرة يشكل عاملًا مؤثرًا آخر في حياة الطفل. فالأسر التي تعاني من قلة التعليم أو نقص الخبرات التربوية تفتقر إلى القدرة على تربية أطفالها بشكل سليم، مما يؤثر في تنشئة الطفل من الناحيتين الاجتماعية والنفسية. وبالتالي، يفضي ذلك إلى نشوء حالة من الحرمان التربوي، ويضعف من قدرة الأسرة على تزويد الطفل بالمعرفة والمهارات الضرورية، مما قد يدفعه إلى العمل كبديل غير صحي للنمو المعرفي والاجتماعي.

تلك الظروف آنفة الذكر تدفع الطفل إلى اتخاذ قرار العمل في سن مبكرة، سواء كان ذلك بناءً على رغبة الطفل أو استجابة لطلبات الأسرة. ويترتب على هذه الظاهرة ظهور مشكلة اجتماعية تتمثل في عمالة الأطفال دون السن القانونية، حيث يُستغل ضعف الأطفال وعدم قدرتهم على الدفاع عن حقوقهم.

ويُعرَّف الطفل قانونيًا بأنه كل من لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، وفقًا لما نصّت عليه اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة[4]، والتي حددت هذا السن كمعيار أساسي لتعريف الطفولة، وشددت على ضرورة توفير الحماية الكاملة للأطفال من جميع أشكال الاستغلال الاقتصادي والعمل الذي قد يعرض صحتهم أو تعليمهم للخطر.

وتؤكد منظمة العمل الدولية كذلك أن الحد الأدنى المقبول لعمل الأطفال يجب ألا يقل عن سن إتمام التعليم الإلزامي، وغالبًا لا يقل عن الخامسة عشرة، مع استثناءات معينة في الدول النامية ضمن أعمال خفيفة[5].

ومن هنا نطرح التساؤل الرئيسي للإشكالية:

هل توجد علاقة بين الظروف الأسرية وظاهرة عمالة الأطفال؟

الأسئلة الفرعية:

1-هل توجد علاقة بين المستوى المعيشي للأسرة وظاهرة عمالة الأطفال؟

2-هل توجد علاقة بين التفكك الأسري وظاهرة عمالة الأطفال؟

3-هل توجد علاقة بين المستوى التعليمي للأسرة وظاهرة عمالة الأطفال؟

ثانياً: أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول ظاهرة عمالة الأطفال بوصفها إحدى الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية ذات التأثير المباشر في مستقبل التنمية البشرية في الدول النامية. إذ تسهم هذه الظاهرة في حرمان الأطفال من حقوقهم الأساسية في التعليم والنمو السليم، كما تُكرّس دوائر الفقر والتهميش الاجتماعي. ويكتسب البحث خصوصيته من تركيزه على البعد الأسري بوصفه أحد المحركات الأساسية لهذه الظاهرة، من خلال تحليل العلاقة بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والنفسية داخل الأسرة، وبين انخراط الأطفال في سوق العمل.

كما يسعى البحث إلى تقديم إطار تحليلي يُمكّن من فهم العوامل البنيوية المؤدية إلى الظاهرة، ويسهم في بناء قاعدة معرفية يمكن أن تُستخدم لتطوير السياسات الاجتماعية والتربوية، وتعزيز برامج الحماية والدعم للأسر.

ثالثاً: أهداف البحث:

فهم تأثير بعض الظروف الأسرية (الفقر_ التفكك الأسري _المستوى التعليمي) على اتخاذ الأطفال قرار العمل.

رصد وتحليل الأبعاد النفسية المرتبطة بعمالة الأطفال.

تحليل الآثار السلبية لعمالة الأطفال على صحتهم وتعليمهم.

تقديم توصيات للحد من ظاهرة عمالة الأطفال.

رابعاً: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الموضوع، حيث يتيح هذا المنهج وصف الظاهرة بدقة وتحليل أبعادها المختلفة، مع التركيز على العلاقة بين عمالة الأطفال وبعض المتغيرات الأسرية المؤثرة. ويساعد هذا المنهج في تفسير النتائج بناءً على المعطيات الميدانية، وفهم الترابط بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية ذات الصلة بالظاهرة.

خامساً: النظرية العلمية المستخدمة الموجهة للبحث:

1 -النظرية الوظيفية:

تمثل النظرية الوظيفية إطارًا فكريًا متكاملًا يفترض أن المجتمع هو نظام يتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تحدد علاقتها ببعضها البعض وفقًا لمجموعة من المبادئ التنظيمية التي تعتمد على التساند الوظيفي والتفاعل بين مكوناته. من خلال هذا التعريف، يظهر أن النسق الاجتماعي يعتمد على أربعة متطلبات أساسية، وهي: تكيف النسق مع بيئته، تحقيق أهدافه، الحفاظ على التكامل والتماثل بين أجزائه، وأخيرًا الحفاظ على التوازن داخل

النظام ككل. في هذا السياق، يُعتبر الأسرة كنسق اجتماعي واحدًا من الموضوعات المهمة التي تناولها المدخل الوظيفي، حيث تُعد الأسرة إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية التنشئة الاجتماعية.

وفقًا للنظرية الوظيفية، يُنظر للأسرة كنسق اجتماعي فرعي يلعب دورًا وظيفيًا ضمن البناء الاجتماعي الأكبر.

يرى "ميرتون" أن الأسرة النواة تنتشر بسبب قيامها بالعديد من الوظائف الأساسية مثل التنشئة الاجتماعية، التعاون الاقتصادي، الإنجاب، والعلاقات الجنسية. من جهة أخرى، يُعتبر "بارسونز" أن وظائف الأسرة تقتصر أساسًا على عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال، التي تهدف إلى دمجهم في المجتمع الذي وُلدوا فيه، عن طريق غرس القيم والمعايير التي تؤثر في سلوكهم وأدوارهم الاجتماعية المستقبلية.

الأسرة تعمل على تربية الأطفال وتلبية احتياجاتهم العاطفية والاجتماعية والاقتصادية، مما يضمن استمرارية هذا النسق في المجتمع.

ومع التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المجتمعات الحديثة، يرى المدخل الوظيفي أن الأسرة فقدت العديد من وظائفها التقليدية، التي انتقلت إلى أنساق اجتماعية أخرى نتيجة لظروف التفكك الأسري، مما جعل الأسرة تفقد قدرتها على تلبية احتياجات أبنائها. ومن ثم، فإن هذا الوضع دفع بعض الأسر، خاصة الأسر الفقيرة، إلى غرس قيم معينة لدى أطفالهم تدفعهم للعمل في سن مبكرة لمساعدتها على تجاوز الصعوبات الاقتصادية. [6].

-العلاقة بين ظاهرة عمالة الأطفال والنظرية الوظيفية:

"بارسونز" يفسر هذه الظاهرة باعتبارها مؤشرا على اختلال التوازن في النسق الاجتماعي. حيث يشير إلى أن الأسرة الصغيرة لا تعمل ككيان معزول عن باقي الأنساق الاجتماعية. بل هي جزء من النسق الكبير، الذي يتم ربطه من خلال الأب، الذي يعتبر المسؤول الأساسي عن إعالة أسرته. في حالة عدم قدرة الأب على القيام بهذا الدور، يتم تعليم الطفل اجتماعيًا ليتولى هذه المهمة في مرحلة مبكرة، خاصة في الأسر التي تعاني من ضعف الدخل، مما يساهم في تنشئة الأطفال على ضرورة الانخراط في سوق العمل في سن مبكرة.

وقد أكدت العديد من الدراسات أن الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر ذات دخل اقتصادي منخفض ومستوى تعليمي متدنٍ أو معدوم. هذه الأسر لا تدرك أهمية التعليم لأطفالها، مما يشجعهم على ترك المدرسة والالتحاق بالعمل. وفي هذا السياق، يرى "ميرتون" أن المعوقات الوظيفية تنجم أيضًا عن إخفاق بعض الأنظمة الاجتماعية في أداء وظائفها كما يجب، مثل النظام التعليمي الذي لا يتمكن من جذب الأطفال من الأسر الفقيرة للبقاء في المدارس، بسبب مشاكل مثل التكاليف المالية المرتفعة، ارتفاع معدلات الرسوب، كثافة الطلاب في الفصول، وسوء المعاملة من بعض المدرسين.

وتدعم عدة دراسات هذه العلاقة بين عمالة الأطفال والنظرية الوظيفية. على سبيل المثال:

1. دراسة "منظمة العمل الدولية" (2017):

أكدت هذه الدراسة أن الأسرة تعتبر العامل الرئيسي في دفع الأطفال للعمل في سن مبكرة، خاصة في الأسر ذات الدخل المنخفض، حيث تجد هذه الأسر أنه من الضروري إشراك الأطفال في سوق العمل لضمان استمرار الحياة[7].

2. دراسة "إيسلين" (2018):

أكدت هذه الدراسة أن الأطفال العاملين في المناطق الريفية في جنوب آسيا يعانون من ضعف في مستوى التعليم وتعرضهم لمخاطر صحية ونفسية نتيجة العمل في بيئات غير آمنة. وأشارت إلى أن الأسرة تلعب دورًا مهمًا في توجيه الأطفال للعمل في سن مبكرة نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة، مما يعكس اختلال التوازن الوظيفي في المجتمع [8].

إجمالًا، تبرز النظرية الوظيفية أن عمل الأطفال ليس مجرد نتيجة لمشاكل اقتصادية فردية، بل هو مؤشر على اختلال في التوازن الوظيفي للمجتمع، حيث تلعب الأسرة دورًا في دفع الأطفال إلى العمل كوسيلة للبقاء في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهونها.

نظرية سلم الحاجات:

تعد نظرية "سلم الحاجات" (لإبراهام ماسلو) واحدة من أبرز وأهم النظريات في مجال دراسة الدوافع الإنسانية، حيث تناولت كيفية تدرج احتياجات الإنسان وتنوعها. وقد لاقت هذه النظرية اهتمامًا واسعًا من قبل الباحثين في محاولة تطبيقها وفهم مدى تأثيرها على الواقع العملي. تفترض نظرية (ماسلو) أن احتياجات الإنسان تتبع ترتيبًا هرميًا يبدأ بالاحتياجات الفسيولوجية الأساسية، ثم حاجات الأمان، يليها حاجات الانتماء، ثم تقدير الذات، وأخيرًا حاجات الفهم والمعرفة.

عند تطبيق هذه النظرية على موضوع عمالة الأطفال، يمكن ملاحظة تأثير هذه الحاجات على سلوك الأطفال وأسرهم. يفترض (ماسلو) أن الفرد يسعى باستمرار لتلبية احتياجاته، ويفضل إشباع حاجات معينة قبل الانتقال إلى غيرها. فعندما يشبع الفرد حاجاته الأساسية مثل الطعام والمأوى، يبدأ في السعي لتحقيق حاجات أعلى تتعلق بالأمان والانتماء والتقدير. هذا التسلسل في إشباع الحاجات هو الذي يدفع الأفراد للقيام بأفعال وسلوكيات موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف [9].

- العلاقة بين ظاهرة عمالة الأطفال ونظرية سلم الحاجات:

توضح النظرية العلاقة الوثيقة بين حاجات الإنسان وظهور ظاهرة عمالة الأطفال. فالأطفال الذين ينحدرون من أسر فقيرة قد يضطرون للعمل لتلبية احتياجاتهم الأساسية، خاصة الحاجات الفسيولوجية كالغذاء والمأوى. وعندما لا يتمكنون من الحصول على هذه الاحتياجات من خلال الأسرة، يصبح العمل أحد الحلول لتوفيرها. هذه الحاجة الماسة إلى إشباع الحاجات الأساسية تدفع الأطفال للعمل، وبالتالي يصبحون مصدرًا رئيسيًا لتلبية احتياجات أسرهم سواء كانت مادية أو معنوية.

يؤكد ماسلو في نظريته على أن الحاجات هي التي تحفز الإنسان للعمل والسعي المستمر. وبالنسبة للأطفال، فإن هذه الحاجة تمثل دافعًا قويًا للانخراط في العمل رغم صغر سنهم، فهم يسعون لتحقيق رفاههم الشخصي وتوفير الأمان الاقتصادي لعائلاتهم. كما أن إشباع الحاجات يساهم في استمرار الطفل في السعي لتحقيق احتياجاته الأخرى، ما يجعل العمل جزءًا أساسيًا من استراتيجيات التكيف التي يستخدمها الأطفال في مواجهة ظروف الحياة الصعبة.

سابعاً: التعاريف والمصطلحات:

اولاً: العمل:

العمل لغة:

يقال عمل عملاً: مهن، وصنع، وعمل فلان على الصدقة بمعنى سعى في جمعها[10].

العمل اصطلاحاً:

هو مجموعه من الوظائف المتشابهة في الواجبات في إحدى المؤسسات أو المصانع، يلعب العمل دوراً في تقرير المستوى الاجتماعي للفرد وقيمه واتجاهاته وطريقته في الحياة [11].

العمل إجرائيا:

هو ذلك الجهد العضلي والفكري الذي يبذله الطفل لتلبية حاجاته المادية والنفسية والاجتماعية لتحقيق الرضى الذاتي، والحفاظ على بقائه واستمراره في الحياة.

ثانياً: الدول النامية:

التعريف اللغوي:

يرتبط مصطلح "النامية" في اللغة بالفعل "نما"، ويعني التقدّم والازدياد في النمو، سواء في الكم أو النوع [12].

التعريف الاصطلاحي:

تشير الأدبيات إلى أن الدول النامية هي تلك التي تعاني من انخفاض في مؤشرات التنمية البشرية، وغياب البنى التحتية المتقدمة، وضعف في أنظمة الصحة والتعليم والدخل القومي [13].

التعريف الإجرائي:

في هذه الدراسة، يُقصد بالدول النامية تلك التي تتميز بانتشار الفقر، وارتفاع نسب عمالة الأطفال، وتأثير الظروف الأسرية في تعزيز هذه الظواهر [14].

ثالثاً: عمالة الأطفال:

عمالة الأطفال اصطلاحاً:

تعني ذلك العمل الذي يقوم به الطفل في سن مبكرة بشكل غير رسمي وغير مرخص به قانونياً، ويضر بنموه الجسدي والنفسي [15].

عمالة الأطفال إجرائيا:

تعرّف عمالة الأطفال في هذا البحث بأنها كل نشاط مأجور يُكلَّف به الطفل قبل بلوغه السن القانونية للعمل، والذي يُحدد بـ 18 عامًا بحسب اتفاقية حقوق الطفل، أو دون سن 15 عامًا كما حددته منظمة العمل الدولية كحد أدنى مسموح به للعمل في ظروف محددة. وتشمل هذه الأعمال المهام التي قد تُعرض الطفل لأضرار جسدية أو نفسية أو تعليمية، وتُعيق نموه الطبيعي، كما تُشكّل انتهاكًا لحقوقه الأساسية في الحماية والرعاية والنمو السليم.

رابعاً: الأسرة:

الأسرة لغة:

أهل بيت الإنسان فهي عشيرته، ويمكن أن يعتبر أصلها مأخوذ من الأسرة التي هي الدرع الحصينة، أو أنها مستمده من الأسر أو الإسار الذي هو الشد أو الربط وما يقع به، ويكون استعمالها عندئذ للدلالة على أهل بيت الفرد لما يوحد بين المسمين من تشابه متين [16].

الأسرة اصطلاحاً:

مجموعه من الأفراد المتكافلين، الذين يقيمون في بيئة شكليه خاصه بهم وتربطهم معا علاقات بيولوجية ونفسيه وعاطفيه واجتماعية واقتصادية وشرعيه وقانونية [17].

الأسرة إجرائيا:

هي رابطه اجتماعية تتكون من زوج وزوجة وأطفال، أو من زوج بمفرده مع أطفال أو زوجة بمفردها مع أطفالها، يشتركون في معيشة واحدة وفي نفس الظروف الحياتية، ويمارس كل منهم دوره الذي حدده له المجتمع وفقا لمكانته وخصائصه المؤهلة لذلك.

الإطار النظري:

واقع عمالة الأطفال في سورية:

تُعدّ عمالة الأطفال في سورية من الظواهر المتفاقمة في ظلّ استمرار النزاع، وتدهور الاقتصاد، والانهيار المجتمعي، مما جعل الأطفال أكثر عرضة للانخراط في سوق العمل في سن مبكرة. فقد أظهرت تقارير حديثة صادرة عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أن حوالي 96% من المجتمعات المحلية في سورية أبلغت عن وجود حالات عمالة أطفال خلال عام 2023، مما يعكس انتشارًا واسعًا للظاهرة على مستوى البلاد [18]. ويتنوع العمل الذي يُكلف به الأطفال ما بين الأعمال الزراعية الشاقة والبناء، وغالبًا ما ينخرط الذكور في الأعمال اليدوية الخطرة، بينما تعمل الإناث في الأعمال المنزلية أو بيع المنتجات في الشوارع، مما يعرضهن لمخاطر جسدية ونفسية متزايدة [19].

وتشير بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن العاملين في الميدان الإنساني يعزون تصاعد الظاهرة إلى عوامل رئيسية مثل ارتفاع معدلات الفقر، وانهيار الخدمات التعليمية، وتدهور دخل الأسر، مما يدفعها للاعتماد على عمل الأطفال كمصدر دخل [20]. كما توضح تقارير حماية الطفل أن عمالة الأطفال لا تؤثر فقط على مسار التعليم، بل تشكل أيضًا مدخلًا لمخاطر أمنية واجتماعية أوسع، مثل الاستغلال، والانخراط في أنشطة غير قانونية، والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة [21]. كل هذه العوامل تُظهر أن عمالة الأطفال في سورية ليست مجرد ظاهرة اجتماعية، بل قضية متشابكة الجذور والأبعاد، تتطلب تحليلًا معمقًا لفهم تداعياتها الحقيقية على مستقبل الطفولة والمجتمع ككل.

من وجهة نظر شخصية، تبدو ظاهرة عمالة الأطفال في سورية كمرآة عاكسة لتعقيدات النزاع وتبعاته العميقة، فهي لا تمثل مجرد نتيجة للفقر أو الانهيار التعليمي فحسب، بل تعبّر أيضًا عن حالة من التآكل في مفهوم الطفولة ذاته، حيث أُجبر جيل كامل على أن يختبر أدوارًا لا تليق بسنه ولا بمرحلة نموه. المؤلم في المشهد أن هذه الظاهرة باتت جزءًا من المنظومة الاقتصادية للأسر المتأزمة، ما يمنحها شرعية اجتماعية خطيرة. كما أن غياب الحماية المؤسسية الفاعلة، وتراجع دور المدرسة، والضغوط الأمنية والمجتمعية، كلّها تخلق بيئة خصبة لشرعنه هذا الواقع،

وتُصعّب من مهمة تغييره. لذلك، لا يمكن قراءة عمالة الأطفال بوصفها معطى اجتماعيًّا منعزلًا، بل يجب فهمها بوصفها مؤشّرًا خطيرًا على أزمة أعمق تعيشها بنية الدولة والمجتمع.

أشكال عمالة الأطفال وتصنيفها وفق المعايير الدولية (أنواع عمالة الأطفال):

تتخذ عمالة الأطفال أشكالًا متعددة تختلف من حيث طبيعتها وشدتها ومخاطرها، ويُصنّفها الخبراء إلى فئات تعتمد على العمر، ونوع العمل، وظروفه، ومدى توافقه مع قدرات الطفل النمائية. وقد حدّدت منظمة العمل الدولية ثلاثة أنماط رئيسية [22]:

أولها العمالة الخطرة، وتشمل الأعمال التي تُعرّض الأطفال لأذى جسدي أو نفسي أو أخلاقي، مثل العمل في المناجم، والبناء، والزراعة التي تستخدم مبيدات سامة، وهذه تُعدّ من أخطر أشكال عمالة الأطفال وأكثرها انتهاكًا لحقوقهم.

ثانيها العمالة المنزلية القسرية أو غير المدفوعة، وتنتشر بشكل واسع خاصة بين الفتيات، وتتمثل في العمل في منازل غير الأسرة الأصلية، حيث يواجهن العزلة وسوء المعاملة، وغالبًا ما تُخفي هذه العمالة أنماطًا من العنف أو الاستغلال [23].

أما النوع الثالث فهو العمل في القطاع غير المنظم أو الاقتصاد غير الرسمي، مثل البيع في الشوارع أو جمع القمامة أو الصناعات اليدوية المنزلية، ويُعدّ هذا الشكل من أكثر الأنواع شيوعًا في الدول النامية نظرًا لضعف الرقابة الرسمية عليه [24].

إلى جانب هذه التصنيفات، تُشير منظمة اليونسكو إلى انتشار عمالة الأطفال في البيئات الرقمية، حيث يتم استخدام الأطفال في بعض الحالات ضمن الأعمال المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات أو في أنشطة تسويقية رقمية دون وعي منهم بحقوقهم[25].

وترى الباحثة أن ما يُثير القلق في مسألة عمالة الأطفال ليس فقط وجودها، بل تعدد أنماطها وتشعبها إلى مستويات يصعب أحيانًا رصدها أو حتى تعريفها بدقة. إذ لا يمكن فهم الظاهرة من زاوية واحدة تختزل الطفل العامل في صورة نمطية؛ فبعضهم يحمل أدوات حفر في المناجم، وبعضهم يُجبر على مسح الأرضيات خلف الأبواب المغلقة، وآخرون يقفون في زوايا الشوارع محاطين بحركة لا تنتمي إلى أعمارهم. هذا التنوع لا يعكس فقط مستويات مختلفة من الخطورة، بل يكشف عن بنية اجتماعية واقتصادية قادرة على ابتكار أشكال مرنة من الاستغلال تتناسب مع كل ظرف.

اللافت أن كثيرًا من هذه الأنماط تتسلل إلى يومياتنا من دون أن تُقرأ على أنها عمالة، لا لأنها غير مرئية، بل لأن المجتمع طوّع وعيه لتقبلها ضمن مفاهيم مثل "مساعدة الأهل" أو "كسب الخبرة"، خاصة في الأعمال العائلية أو غير الرسمية. في هذا السياق، يفقد المفهوم الحدّ الفاصل بين التعليم الاجتماعي الطبيعي والاستغلال الاقتصادي، ما يؤدي إلى تطبيع استغلال الطفولة باسم الحاجات أو الأعراف.

كما أن خصوصية عمالة الفتيات في المجال المنزلي تطرح إشكالية مضاعفة، إذ تُمارَس هذه العمالة غالبًا في بيئات مغلقة، ما يجعلها خارج نطاق الرقابة أو الحماية. ولا يمكن تجاهل أن هذه العزلة لا تحرم الطفلة من حقها في التعليم والنمو فقط، بل تُربّيها في إطار اجتماعي مغلق، تُعاد فيه برمجة وعيها حول الذات والآخر، لتصبح خاضعة منذ طفولتها لمنطق التبعية والخدمة.

وفيما قد يبدو أن عمالة الأطفال في الشوارع أو القطاعات غير الرسمية هي الأكثر وضوحًا، فإن الأخطر ربما يكون في الأنماط الرمادية التي لا تحمل ملامح قاسية بالضرورة، لكنها تُرهق وعي الطفل وتُشوّش إدراكه لذاته ككائن

يستحق الحماية لا الاستغلال. وهنا يتجلى الطابع الأكثر إرباكًا للظاهرة، حين تصبح العمالة متداخلة مع أشكال أخرى من الطاعة الاجتماعية أو الأدوار المفروضة التي تتغذى على ضعف الطفل لا على قدرته.

إن التعدد الكبير في أشكال عمالة الأطفال لا يُشير إلى اتساع الظاهرة فحسب، بل يُعرّي هشاشة البُنى المجتمعية التي تسمح بحدوثها في صور متباينة، وفي مواقع جغرافية واقتصادية مختلفة، وكأنها مرض اجتماعي يتكيّف مع كل بيئة لينمو داخلها بصمت.

العوامل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء ظاهرة عمالة الأطفال بين الأسباب والتداعيات:

تُعدّ ظاهرة عمالة الأطفال من أبرز القضايا التي تواجه الدول النامية، حيث تمثل هذه الظاهرة نتيجة لعدة عوامل اجتماعية واقتصادية تتداخل فيما بينها وتساهم في استدامتها. يساهم الفقر بشكل كبير في تفشي هذه الظاهرة، فالأسر الفقيرة التي تكافح من أجل تلبية احتياجاتها الأساسية مثل الطعام، السكن، والرعاية الصحية، تجد نفسها مضطرة لدفع أطفالها إلى سوق العمل في سن مبكرة. ويعتبر العمل بالنسبة لهم مصدرًا للإعانة المالية التي يمكن أن تساهم في تحسين وضع الأسرة المعيشي على المدى القصير، ولكن هذا ينعكس سلبًا على مستقبل الأطفال من خلال تقليص فرصهم في التعليم والحصول على مهارات أساسية قد تؤهلهم للحصول على وظائف لائقة في المستقبل [27].

الفقر، بالتالي، لا يقتصر على كونه عاملًا مباشرًا في دفع الأطفال للعمل، بل هو حلقة مفرغة تساهم في استمرار الظاهرة. ففي ظل غياب فرص العمل اللائقة والدخل الكافي، يظل الأطفال في دائرة مستمرة من الفقر. ووفقًا للتقرير الذي أصدرته منظمة العمل الدولية [28]، فإن الفقر يعد من أبرز الأسباب التي تدفع الأطفال للعمل في بيئات غير قانونية، حيث يصعب على الأسر الفقيرة توفير التعليم لأطفالها، وبالتالي يصبح العمل هو الخيار الوحيد لديهم.

بالإضافة إلى الفقر، الهجرة القسرية والنزوح نتيجة الحروب أو الكوارث الطبيعية تلعب دورًا حاسمًا في تفشي عمالة الأطفال. الأسر التي تُجبر على مغادرة ديارها بسبب النزاعات المسلحة أو الأزمات الاقتصادية تجد نفسها في وضعية صعبة للغاية، وغالبًا ما تكون الموارد المحدودة سببًا رئيسيًا في دفع الأطفال للعمل لتوفير احتياجات الأسرة. في كثير من الأحيان، يُجبر الأطفال في هذه الحالات على الانخراط في الأعمال الشاقة، وغالبًا ما تكون تلك الأعمال في أسواق غير قانونية أو غير آمنة، مما يعرضهم للاستغلال [29]. كما أن الهجرة الداخلية والخارجية تزيد من تفشي الظاهرة، وتساهم في زعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المضيفة.

بالإضافة إلى أن الجهل وعدم الوعي في المجتمعات يعدان من العوامل المساعدة الأخرى على تفشي هذه الظاهرة. في العديد من البلدان النامية، إذ لا يدرك الأهالي والأسر أهمية التعليم في تحسين حياة أطفالهم. ففي بعض الثقافات، يُنظر إلى العمل المبكر كوسيلة لتعزيز مهارات الأطفال وتنميتها، مثل القدرة على تحمل المسؤولية والتعامل مع صعوبات الحياة[30]. هذه النظرة تعزز من فكرة أن العمل هو الحل الأفضل في مواجهة قسوة الحياة، مما يعزز تقبّل المجتمع لهذه الظاهرة ويُسهم في استمرارها.

عامل الكسل وضعف الأداء الدراسي يُعد من العوامل غير المباشرة التي قد تدفع الأطفال للعمل. فقد يُنظر إلى الأطفال الذين يعانون من صعوبات دراسية أو ضعف في أدائهم الأكاديمي على أنهم غير قادرين على الاستفادة من التعليم. هذا الانطباع يُحبط العديد منهم ويجعلهم يظنون أن العمل هو الخيار الأكثر نفعًا. في بعض الحالات، يمكن أن يكون ضعف الأداء الدراسي نتيجة لعدم وجود الدعم الكافي من الأسرة أو من المعلمين، ما يساهم في تصوّرهم أن

العمل هو وسيلة للهروب من الإحباطات الدراسية [31]. ومع مرور الوقت، قد يؤدي هذا إلى انعزال الأطفال عن البيئة التعليمية وبالتالي تهميش فرصهم في بناء مستقبل أفضل.

من جهة أخرى، تلعب القيم الاجتماعية والثقافية دورًا هامًا في تحديد مدى تقبل المجتمع لعمالة الأطفال. ولكن هذه القيم قد تؤدي إلى تسهيل قبول عمل الأطفال باعتباره جزءًا من حياتهم اليومية، دون النظر إلى آثاره السلبية على صحتهم النفسية والجسدية. وفقًا لدراسة أجرتها منظمة اليونيسف، حيث أن المجتمعات التي ترى أن العمل هو جزء من التعليم، قد تساهم في استدامة ظاهرة عمالة الأطفال بسبب الخلل في الفهم العام لأهمية التعليم وحقوق الطفل[32].

ومن خلال ما سبق يمكنني القول إن ظاهرة عمالة الأطفال هي واحدة من القضايا العالمية التي تتطلب فهمًا عميقًا للأسباب الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراءها. ولا يمكن أن تُعتبر هذه الظاهرة مجرد مشكلة اجتماعية بسيطة، بل هي نتيجة معقدة لتداخل عوامل متعددة، حيث يتجسد الفقر كأحد المحركات الرئيسية التي تدفع الأسر إلى اتخاذ قرار مؤلم بتوجيه أطفالهم إلى سوق العمل. كما إن تداعيات هذه الظاهرة على الأفراد والمجتمعات أكبر بكثير من مجرد الخسارة الاقتصادية قصيرة الأجل، فالفقر لا يمثل عائقًا مؤقتًا بقدر ما هو حلقة مفرغة تساهم في إعادة إنتاج نفسه على المدى الطويل. في هذا السياق، يبرز الجدل حول دور الدولة والمجتمع المدني في مواجهة هذا التحدي، فبينما تُدرك الجهات الرسمية ضرورة مكافحة عمالة الأطفال، إلا أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العديد من الدول النامية يتطلب استجابة شاملة لا تقتصر على التشريعات فحسب، بل تشمل أيضاً استراتيجيات لتحسين الظروف المعيشية للأسر الأكثر احتياجًا.

بالإضافة إلى أن الهجرة والتهجير القسري، التي تسهم بشكل ملحوظ في انتشار هذه الظاهرة، تضاعف من معاناة الأطفال. إذ أن الأطفال الذين يُجبرون على مغادرة ديارهم بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية يصبحون أكثر عرضة للانتهاك والاستغلال، مما يخلق حلقة مفرغة من المعاناة التي يصعب كسرها. فهذه الأسر، التي تعيش في ظروف طارئة، لا تملك عادةً وسائل حماية للأطفال، وبالتالي يتم استغلالهم من قبل شبكات غير قانونية أو تجار بشر. هذا التداخل بين العوامل الاقتصادية والسياسية يجعل من الظاهرة أكثر تعقيدًا، إذ لا يمكن فصل العامل الاجتماعي عن السياسي أو الاقتصادي.

من جهة أخرى، يُثير غياب الوعي المجتمعي حول حقوق الأطفال والتربية على أهمية التعليم تساؤلات حول مفهوم التنمية المستدامة في العديد من المجتمعات. لا يمكن إغفال دور الثقافة المجتمعية في تصوّر الأطفال باعتبارهم "موردًا" يجب أن يُستخدم في العمل من أجل تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة. هذا التصور لا يعكس فقط ضعف الوعي بحقوق الطفل، بل يعكس أيضًا التحديات التي تواجهها الأنظمة التعليمية في العديد من الدول النامية. في بعض الأحيان، يُنظر إلى العمل على أنه جزء من التربية، وهو ما يساهم في استمرار هذه الظاهرة.

من المهم أيضًا الإشارة إلى تأثير ضعف الأداء الدراسي والكسل الذي قد يُعتبر سببًا مباشرًا لعمالة الأطفال. ولكن عند النظر إلى هذا العامل بشكل أعمق، يمكن القول إنه غالبًا ما يكون نتيجة لعدة عوامل، منها ضعف النظام التعليمي، والإحباطات التي قد يشعر بها الطفل في بيئة تعليمية غير محفزة. هذا يُظهر أن السبب الأساسي في كثير من الحالات ليس "الكسل" ذاته، بل البيئة التي لا توفر الدعم الكافي للأطفال. حيث إن الأطفال الذين يعانون من صعوبات تعليمية يشعرون بالعجز، ويعتقدون أن العمل هو الوسيلة الوحيدة لتحسين وضعهم، وهو تصور بعيد عن الفهم السليم لدور التعليم في تنمية الإنسان.

التأثيرات الصحية والنفسية والاجتماعية لعمالة الأطفال في الدول النامية:

تعدّ ظاهرة عمل الأطفال من الظواهر المعقدة التي تنعكس آثارها بعمق على عدة مستويات، تبدأ من صحة الطفل النفسية والجسدية، وتمتد لتطاول نسيج المجتمع ككل. من الناحية الصحية، يواجه الأطفال العاملون مخاطر جسدية حادة نتيجة لانخراطهم في أعمال شاقة لا تتناسب مع أعمارهم ولا بنيتهم الجسدية. فهم يتعرضون في الورش والمعامل إلى ضوضاء مفرطة، حرارة مفرطة، أو مواد كيميائية سامة، مما يؤدي إلى أمراض مزمنة مثل مشاكل الجهاز التنفسي، الالتهابات الجلدية، والحروق، ناهيك عن الإرهاق الجسدي بسبب ساعات العمل الطويلة [33]. كما أن طبيعة العمل قد تعرضهم إلى البرد القارس أو الحر الشديد، وغالبًا ما يكونون عرضة للعنف الجسدي أو التحرش والاستغلال، وهو ما أوردته تقارير منظمة العمل الدولية كواحد من أبرز التهديدات التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال[34].

أما من الناحية النفسية، فإن الأطفال العاملين يفتقدون الشعور بالأمان والطمأنينة. فهم غالبًا ما يعانون من التوتر، فقدان الثقة بالنفس، الإحباط، وحتى الاكتئاب، نتيجة لغياب بيئة داعمة وراعية لهم، سواء في المنزل أو في أماكن العمل[35]. يرافق ذلك شعور عميق بالدونية، إذ يشعر الطفل بأنه مختلف عن أقرانه في المدارس، وأنه يُعامل كعنصر غير مرغوب فيه أو عديم القيمة في المجتمع، خاصة حين يُهان أو يُستغل باستمرار من قبل أصحاب العمل أو الزبائن. وتزداد هذه المشاعر حدة حينما يُطلب منه أداء أعمال شاقة مقابل أجور زهيدة، مما يجعله يعيش تجربة مريرة من الاغتراب النفسي.

ولا تقف تداعيات الظاهرة عند الطفل فقط، بل تمتد لتُثقل كاهل المجتمع بأكمله. فعندما يُحرم الطفل من حقه في التعليم والتنشئة السليمة، فإن ذلك ينعكس لاحقًا على ضعف في تأهيل القوى العاملة، وبالتالي انخفاض الإنتاجية وتفاقم البطالة. كما أن عمالة الأطفال تسهم في توسيع القطاع غير الرسمي ورفع معدلات الجريمة، خاصة مع ازدياد فرص تعرض الأطفال لأوساط منحرفة وانخراطهم لاحقًا في أنشطة غير قانونية [36].

وبناء على ما تقدم، ومن خلال نظرة الباحثة الشخصية، فإن ما يجعل هذه الظاهرة أكثر فتكًا بالمجتمعات هو تواطؤ الظروف الاقتصادية والضعف المؤسساتي وغياب الوعي المجتمعي في آنٍ معًا. ليست عمالة الأطفال مجرد مظهر للفقر فقط، بل هي أيضًا انعكاس لفشل المجتمع في حماية أضعف أفراده. فحين يُترك الطفل لمصيره بين مطرقة الحاجة وسندان الإهمال، يتحول من كائن يجب تنميته إلى مورد مستهلك قسريًا. والأخطر من ذلك أن الظاهرة، بتكرارها، تُسهم في تطبيع الاستغلال وكأنه "قدر اجتماعي"، لا انتهاك. من هنا ترى الباحثة أن التناول السطحي لهذه الظاهرة لا يكفي، بل ينبغي تفكيك البنية الثقافية والاقتصادية التي تشرعنها، والانتباه إلى أن ما يعيشه الطفل العامل ليس فقط حرمانًا من التعليم، بل من الطفولة ذاتها. إن المسألة، في جوهرها، لا تتعلق فقط بإنقاذ أطفال من الشارع، بل بإنقاذ مجتمع بأكمله من دورة مفرغة من الاستغلال والتهميش المستدام.

المخاطر الأمنية لعمالة الأطفال وتداعياتها:

تُعد عمالة الأطفال من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تترافق مع تداعيات أمنية خطيرة تهدد ليس فقط حاضر الطفل، بل مستقبله ومكانته في المجتمع أيضًا. فالأطفال العاملون غالبًا ما يتعرضون لسلسلة من المخاطر الأمنية بسبب هشاشتهم النفسية والجسدية وعدم امتلاكهم القدرة على مواجهة الضغوط المحيطة بهم.

أولى هذه المخاطر تتمثل في اكتساب سلوكيات ضارة، كالتدخين، شرب الكحول، أو حتى تعاطي المواد المخدرة، وذلك نتيجة احتكاكهم ببيئات غير مناسبة أو بان adults ذوي سلوك منحرف داخل أماكن العمل[37]. كما

يواجه هؤلاء الأطفال خطر الاستغلال المالي والنصب والاحتيال، حيث يُجبر العديد منهم على العمل دون أجر، أو يتم استغلالهم في أنشطة غير قانونية دون علمهم، مستغلين جهلهم وصغر سنهم [38].

ومن أخطر التداعيات الأمنية أيضًا الانزلاق نحو الجريمة والانحراف، إذ تشير التقارير إلى أن بيئات العمل العشوائية تخلق بيئة خصبة لانخراط الأطفال في أعمال إجرامية كالسرقة أو التهريب أو الاتجار بالممنوعات [39]. ويتفاقم الخطر في حالات الخطف والابتزاز، لا سيما حين يعمل الأطفال في أماكن نائية أو دون رقابة، مما يجعلهم أهدافًا سهلة للعصابات الإجرامية [40].

أما التحرش الجنسي، فهو من أكثر التهديدات خطورة، إذ يعجز الأطفال، خاصة الفتيات، عن الدفاع عن أنفسهم أو حتى التعبير عمّا يتعرضون له، وهو ما يترك أثرًا نفسيًا عميقًا قد يلازمهم مدى الحياة [41]. وتُستكمل هذه المخاطر بـ الاستغلال المتعدد الأوجه، سواء كان جسديًا من خلال العمل لساعات طويلة دون حماية، أو اجتماعيًا من خلال العزلة وتدمير علاقاتهم بأسرهم، مما يترك أثرًا سلبيًا على نموهم النفسي والاجتماعي [42].

إن هذه الانتهاكات تُبرز ضرورة التدخل العاجل من قِبل الجهات المختصة، عبر سن تشريعات صارمة، وتفعيل آليات الرقابة، وتوفير بيئات تعليمية وصحية تحمي الطفل من أن يتحول إلى ضحية سهلة في بيئة غير إنسانية.

دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مكافحة ظاهرة عمالة الأطفال:

تؤدي المنظمات الحكومية وغير الحكومية دورًا محوريًا في التصدي لظاهرة عمالة الأطفال، من خلال تبني استراتيجيات متعددة الأبعاد تشمل التدخلات القانونية والتعليمية والاجتماعية. فعلى صعيد الحكومات، تقوم الجهات الرسمية بوضع الأطر التشريعية التي تحظر عمل الأطفال، وتحدد السن القانونية للعمل، مع إنشاء آليات للمراقبة والتفتيش على أماكن العمل لضمان الالتزام بالقوانين[43]. كما تتكامل جهود الوزارات، مثل وزارات العمل والتعليم والشؤون الاجتماعية، في تنفيذ برامج لحماية الأطفال وإعادة دمجهم في العملية التعليمية، مع تقديم الدعم للأسر الفقيرة لخفض الاعتماد على دخل الأطفال.

في المقابل، تلعب المنظمات غير الحكومية (SOGN) دورًا لا يقل أهمية، إذ تعمل على أرض الواقع في مجتمعات تتفشى فيها عمالة الأطفال، وتسهم في تقديم الخدمات البديلة، مثل التعليم غير النظامي، والدعم النفسي والاجتماعي للأطفال العاملين. كما تقوم هذه المنظمات بحملات توعية مجتمعية حول مخاطر عمالة الأطفال، وتدفع باتجاه إصلاح السياسات العامة، إضافة إلى تقديم الدعم القانوني للأطفال المتضررين. ومن الأمثلة البارزة، جهود منظمات مثل اليونيسف، التي تنفذ برامج في عشرات الدول تهدف إلى تقليص عدد الأطفال العاملين، من خلال تعزيز الحماية الاجتماعية وتوفير التعليم الشامل[44].

أما على المستوى الدولي، فتلعب منظمات مثل منظمة العمل الدولية دورًا تنسيقيًا، حيث توفر البيانات والتوصيات للدول، وتعمل على تنفيذ برامج مثل "التحالف 8.7" الذي يهدف إلى القضاء على عمالة الأطفال بحلول عام 2025، انسجامًا مع أهداف التنمية المستدامة [45]. كذلك، تسهم منظمات دولية مثل اليونسكو والبنك الدولي في دعم الدول من خلال تمويل البرامج التعليمية والسياسات الاجتماعية التي تحد من الفقر، وهو أحد أبرز أسباب عمالة الأطفال[46].

وبناءاً على ما سبق يمكنني القول إنه وعلى رغم الجهود الواضحة التي تبذلها المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة عمالة الأطفال، إلا أن هذه الجهود غالبًا ما تُحاط بجملة من التعقيدات التي تحد من فعاليتها

على الأرض. من جهة، تبدو السياسات الحكومية أحيانًا وكأنها تنبع من استجابة لمتطلبات دولية أكثر من كونها تعبيرًا حقيقيًا عن إرادة محلية لمعالجة الظاهرة، خصوصًا في الدول التي يعاني فيها الجهاز الإداري من ضعف في البنية أو من الفساد الإداري. كما أن بعض الحكومات تنتهج حلولًا آنية أو شكلية دون وضع استراتيجيات طويلة الأمد تُعالج الأسباب البنيوية لعمالة الأطفال، كالفقر ونقص التعليم. أما على مستوى المنظمات غير الحكومية، فرغم جهودها الواسعة، إلا أنها تظل محدودة التأثير في بعض البيئات الاجتماعية والثقافية التي ترى في عمل الأطفال ضرورة اقتصادية أو حتى "تدريبًا على الحياة".

ومما يلفت الانتباه أيضًا أن التعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لا يكون دائمًا متناغمًا، إذ تتعدد الأولويات وتتناقض أحيانًا طرق التدخل. حيث يؤدي غياب قاعدة البيانات الوطنية الدقيقة حول الأطفال العاملين إلى الحدّ من القدرة على تصميم برامج فعالة ومتكاملة.

من المؤسف أن هذه الفجوات تُستغل من قبل أرباب العمل الذين يجدون في ضعف الرقابة فرصة لاستغلال الأطفال في قطاعات غير منظمة. وهنا لا بد من الإقرار بأن ما ينجز على مستوى السياسات يبقى هشًا ما لم يكن مصحوبًا بتحول ثقافي في نظرة المجتمعات إلى الطفولة والعمل، وهو تحول يتطلب تراكماً في الجهود وتكاملاً بين القانون والتربية والاقتصاد والإعلام.

التشريعات والقوانين المتعلقة بحماية الأطفال من العمل:

تعدّ قضية حماية الأطفال من العمل أحد أهم القضايا التي تتعامل معها المنظمات الدولية والحكومات في جميع أنحاء العالم. ففي مواجهة زيادة معدلات عمالة الأطفال في العديد من الدول، تم تطوير مجموعة من التشريعات والقوانين لحماية حقوق الأطفال وضمان عدم استغلالهم في الأعمال التي تعرضهم للخطر.

التشريعات الدولية

أحد أبرز التشريعات الدولية في هذا المجال هو اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1989. وقد نصّت المادة 32 من الاتفاقية على حق الطفل في الحماية من العمل الذي يعوق تعليمه أو يضر بصحته أو بتطوره البدني والعقلي[47]. تهدف الاتفاقية إلى ضمان حماية الأطفال من الاستغلال في العمل، سواء في القطاع العام أو الخاص.

كما تُعتبر منظمة العمل الدولية (ILO) واحدة من الهيئات الرئيسية التي عملت على تطوير قوانين لحماية الأطفال من العمل القسري. أبرز هذه القوانين هو الاتفاقية رقم 138 (1973) التي تحدد الحد الأدنى للسن الذي يمكن للأطفال العمل فيه، بحيث يُمنع الأطفال دون سن 14 عامًا من العمل في الأعمال غير المصرح بها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك الاتفاقية رقم 182 (1999) التي تحظر أسوء أشكال عمل الأطفال، مثل العمل في المناجم، ومصانع السجاد، والأعمال القسرية، والتجنيد العسكري[48].

التشريعات الوطنية

على الرغم من الجهود الدولية، لا تزال العديد من الدول النامية تعاني من وجود فجوات في تطبيق القوانين المتعلقة بحماية الأطفال من العمل. ومع ذلك، أنشأت العديد من البلدان قوانين محلية للتصدي لهذه الظاهرة. في معظم الدول العربية، مثل سورية ومصر والسعودية، أُدرِجت قوانين تحظر عمل الأطفال في ظروف معينة، مع تحديد أعمار معينة للعمل، مثل السن 13 عامًا في سورية [49].

ومع ذلك، تتنوع التشريعات الوطنية من دولة إلى أخرى، حيث تتفاوت بين الحماية القانونية ووجود فجوات في التنفيذ الفعلي لهذه القوانين بسبب ضعف الرقابة وغياب البنية التحتية القانونية أو الاقتصادية. بعض البلدان تشترط تسجيل الأطفال في المدارس، بينما تحظر آخرها عملهم في الصناعات ذات المخاطر العالية.

وفيما يتعلق بمسألة التشريعات والقوانين التي تهدف إلى حماية الأطفال من العمل، يظهر أن تطبيق هذه التشريعات لا يزال يواجه تحديات كبيرة في العديد من البلدان، وخاصة في الدول النامية. من المؤكد أن هناك تقدمًا في وجود قوانين تحظر العمل القسري للأطفال، لكن التطبيق الفعلي لهذه القوانين يبقى معضلة مستمرة.

ومن خلال النظر في التشريعات مثل اتفاقية حقوق الطفل والاتفاقيات التي وضعتها منظمة العمل الدولية، يمكنني القول أن هذه المعاهدات تشكل إطارًا دوليًا قويًا. إلا أن التطبيق الفعلي لتلك الاتفاقيات يظل ضعيفًا في بعض الدول بسبب قلة الرقابة، وتضارب الأولويات، أو حتى الخوف من تهديد النظام الاقتصادي غير الرسمي الذي يعتمد في بعض الدول على عمالة الأطفال. كما أن التشريعات نفسها قد تحتاج إلى مزيد من التكييف لتناسب الواقع المحلي في بعض البلدان، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الثقافية والاجتماعية التي يمكن أن تؤثر في كيفية تفسير وتطبيق تلك القوانين.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات

أظهرت الدراسة أن عمالة الأطفال في الدول النامية تتأثر بشكل كبير بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتداخل الفقر، قلة الفرص التعليمية، والتفكك الأسري مع تزايد معدل هذه الظاهرة. تشير النتائج إلى أن الأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض هم الأكثر تعرضًا للعمل في ظروف قاسية، مما يؤدي إلى تدهور صحتهم البدنية والنفسية، ويؤثر سلبًا على تحصيلهم العلمي. كما تبين أن عمالة الأطفال تؤدي إلى تسرب دراسي وتراجع في جودة التعليم، ما يعوق فرصهم في المستقبل ويزيد من فجوة الفقر بين الأجيال.

التوصيات:

1. تحقيق التعليم الشامل والمجاني:

من الضروري أن تعمل الحكومات على تحسين نظام التعليم، بما في ذلك ضمان التعليم المجاني والجيد لجميع الأطفال، مع توفير برامج تعليمية مرنة تستهدف الأطفال الذين هم عرضة للتسرب الدراسي بسبب الظروف الاقتصادية.

2. تقوية السياسات الاجتماعية لدعم الأسر:

يجب تطوير برامج دعم اجتماعي تهدف إلى تخفيف الضغوط الاقتصادية على الأسر الفقيرة، مثل تقديم الدعم المالي، الرعاية الصحية، وتوفير الخدمات الاجتماعية التي تساعد في استقرار الأسرة وتشجيع الأطفال على البقاء في المدارس.

3. تعزيز الرقابة وتطبيق القوانين الخاصة بحماية الأطفال:

من المهم تشديد الرقابة على تنفيذ القوانين التي تمنع عمالة الأطفال في الأعمال التي تشكل خطرًا على صحتهم أو نموهم، وتفعيل آليات تنفيذ صارمة لضمان تطبيق التشريعات المتعلقة بحقوق الطفل في العمل.

4. إنشاء برامج دعم نفسي للأطفال العاملين:

يجب وضع برامج إعادة تأهيل نفسي للأطفال الذين تعرضوا لظروف عمل قاسية، وذلك من خلال توفير دعم نفسي، جلسات استشارية، وبرامج تعليمية تساهم في تطوير مهاراتهم الاجتماعية والنفسية، وتعيد لهم الثقة بالنفس.

5. تعزيز الوعي المجتمعي:

يتعين زيادة الوعي المجتمعي بخطورة عمالة الأطفال، والتعريف بالحقوق الأساسية للأطفال في المجتمع، من خلال حملات توعية موجهة للمجتمع المحلي، الأسر، والمدارس، بهدف تعديل السلوكيات والمواقف السلبية تجاه عمالة الأطفال.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة، تبين أن ظاهرة عمالة الأطفال تعد من القضايا الاجتماعية المعقدة والمتعددة الأسباب، إذ تتداخل فيها عوامل اقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى تأثيرات الظروف الأسرية الصعبة.

وفي هذا السياق، تمثل عمالة الأطفال واقعًا اجتماعيًا ملموسًا تفاقم بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة. إن الصعوبات التي يواجهها أفراد المجتمع على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية قد أسهمت بشكل كبير في ازدياد هذه الظاهرة.

إن التحاق الطفل بسوق العمل في سن مبكرة ووضعه في بيئة العمل الكثيفة قبل أن يكتمل نموه الجسدي والنفسي يعد أمرًا يتعارض مع الحقوق الإنسانية الأساسية ومع متطلبات مرحلة الطفولة التي تحتاج إلى رعاية وحماية، وليس إلى العمل المرهق. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر عمالة الأطفال انتهاكًا صريحًا لحقوق الإنسان الأساسية، حيث أن الطفل يعد حجر الزاوية في بناء المجتمع ومستقبله. وبالتالي، فإن حرمانه من حقوقه الأساسية يشكل تهديدًا خطيرًا لمستقبله الشخصي ولتنمية المجتمع ككل.

لذا، أصبح من الضروري تبني نهج شامل يقوم على العمل المشترك بين كافة القطاعات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، لتصميم وتنفيذ سياسات فعالة تهدف إلى معالجة جذور المشكلة.

Reference

[1] The Informal Economy, Child Labor, and Economic Growth

[2] actors Associated with the Increase of Child Labor During the COVID-19 Pandemic in Developing Countries"

[3] Deterioration of Health Among Working Children: A Critical Ethnographic Study"

[4] United Nations International Children's Emergency Fund (UNICEF), Convention on the Rights of the Child, 1989. [Online]. Available: https://www.unicef.org/child-rights-convention

[5] International Labour Organization (ILO), Child Labour: Global estimates 2020, trends and the road forward, Geneva: ILO, 2020. [Online]. Available: https://www.ilo.org

[6] S. Hassan, The Role of the Family in the Phenomenon of Child Labour: A Sociological Study, Cairo: University Publishing House, 2017.

[7] International Labour Organization (ILO), Children’s involvement in work and school: Evidence from MICS6, Geneva: ILO, 2021. [Online]. Available: https://www.ilo.org

[8]Aisling, Child Labour in South Asia: A Socioeconomic Perspective, New Delhi: Regional Development Studies, 2018.

[9]A. G., El-Shahat, S., and Abdel-Moneim, A., "Social and Psychological Variables Associated with Child Labor in Driving Tuk-Tuks – A Comparative Study between Rural and Urban Areas," Environmental Sciences Journal, vol. 43, no. 13, pp. 299–303, Sep. 18, 2018.

[10] Arabic Language Academy in Cairo, Al-Mu'jam Al-Waseet (The Intermediate Dictionary), n.d., p. 628.

[11] M. Abdel-Hamid, Psychology of Professions, Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabia, 1962.

[12] Ibn Manzur, Lisan Al-Arab, Beirut: Dar Sader, 2003.

[13-14] M. Todaro and S. Smith, Economic Development, 12th ed., Boston: Pearson, 2015.

[15] Awashriyeh, Labour and Childhood: An Analytical Study, Amman: Dar Al-Hamed Publishing, 2003, p. 113.

[16] Zuhri, Social and Psychological Concepts of the Arab Family, Damascus: Dar Al-Fikr, 1996, p. 193.

[17] Al-Kattani, Sociology of the Family, Beirut: Dar Al-Maaref, 2000, p. 14.

[18] UNICEF, "Child Labor in Syria: Situation Overview 2023," United Nations Children's Fund, 2023. [Online]. Available: https://www.unicef.org

[19] UNICEF, "Syria: Gender Dimensions of Child Labor," United Nations Children's Fund, 2023. [Online]. Available: https://www.unicef.org

[20] OCHA, "Humanitarian Needs Overview: Syria 2023," United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2023. [Online]. Available: https://www.unocha.org

[21] ReliefWeb, "Child Protection Concerns in Syria – 2023 Summary," ReliefWeb, 2023. [Online]. Available: https://reliefweb.int

[22] ILO, "World Report on Child Labour: 2023," International Labour Organization, 2023. [Online]. Available: https://www.ilo.org

[23] UNICEF, "Hidden Girls: Child Domestic Work in the Arab Region," United Nations Children's Fund, 2022. [Online]. Available: https://www.unicef.org

[24] World Bank, "Informal Economy and Child Labor," The World Bank Group, 2021. [Online]. Available: https://www.worldbank.org

[25]UNESCO, "Digital Environments and Children's Work," United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2021. [Online]. Available: https://www.unesco.org

[26] A. Ali, "Child Labor and the Cycle of Poverty in Developing Countries," Journal of Social Studies, 2021.

[27] ILO, "Impact of Economic Collapse on Child Labor," International Labour Organization, 2023. [Online]. Available: https://www.ilo.org

[28] Al-Marsad Al-Ijtima'i, "Displacement and Child Labor under Conflict," Social Observatory, 2022. (in Arabic)

[29] O. Omar, "Lack of Awareness and its Role in the Spread of Child Labor," Al-Baath University Journal, 2020. (in Arabic)

[30]Ali, M. The Impact of Academic Performance on Children's Inclination to Work: A Social Study, Journal of Educational and Social Research, vol. 12, no. 2, pp. 88–101, 2021.

[31]UNICEF. Child Labor in Developing Communities: Trends and Solutions, 2022.

[32] UNICEF. Hazardous Work and Health Risks Among Child Workers, 2022

[33]International Labour Organization (ILO). Physical Abuse and Exploitation in Child Labor Contexts: Annual Report, 2023.

[34]World Bank. The Psychosocial Wellbeing of Working Children in Developing Countries, 2021.

[35] UNESCO. The Societal Impacts of Child Labor, 2021؛

[36] Save the Children. Exposure of Working Children to Harmful Behaviors in Workplaces, 2020.

[37] Human Rights Watch. Exploitation of Children in the Informal Labor Market, 2019.

[38] United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). Recruitment of Children in Criminal Activities: Analysis of Hazardous Work Environments, 2021.

[39] International Labour Organization (ILO). Risks of Kidnapping and Extortion of Child Laborers in Remote Areas, 2022.

[40] United Nations Population Fund (UNFPA). Sexual Harassment of Working Children: Realities and Recommendations, 2020.

[41] UNICEF. Multifaceted Exploitation of Working Children and Its Psychological and Social Effects, 2022.

[42]International Labour Organization (ILO), "Government and NGO roles in child labor prevention," 2023. [Online]. Available: https://www.ilo.org/child-labor-prevention. [Accessed: Apr. 20, 2025].

[43] UNICEF, "Campaigns to reduce child labor and promote social protection," 2022. [Online]. Available: https://www.unicef.org/child-labor-campaign. [Accessed: Apr. 20, 2025].

[44] International Labour Organization (ILO), "The 8.7 Alliance to eliminate child labor," 2023. [Online]. Available: https://www.ilo.org/alliance-8-7. [Accessed: Apr. 20, 2025].

[45]UNESCO, "Global initiatives to reduce poverty and child labor," 2021. [Online]. Available: https://www.unesco.org/poverty-reduction. [Accessed: Apr. 20, 2025].

[46] UNICEF, "Convention on the Rights of the Child," 2022. [Online]. Available: https://www.unicef.org/child-rights-convention. [Accessed: Apr. 20, 2025].

[47] International Labour Organization (ILO), "Convention No. 138 and No. 182 on child labor," 2023. [Online]. Available: https://www.ilo.org/child-labor. [Accessed: Apr. 20, 2025].

[48] UNESCO, "National legislation on child labor in Arab countries," 2021. [Online]. Available: https://www.unesco.org/child-labor-arab-countries. [Accessed: Apr. 20, 2025].

[49] World Bank, "National laws and enforcement challenges in child labor protection," 2021. [Online]. Available: https://www.worldbank.org/child-labor. [Accessed: Apr. 20, 2025].